



# بين استدامتين: أزمة مالية عالمية وسياسة نقدية تنموية

رائد شرف الدين - النائب الأول لحاكم مصرف لبنان

المجلس الثقافي للبنان الجنوبي

١٧ آذار ٢٠١٦ | بيروت

## قائمة المحتويات

٢	مقدمة.....	(١)
٣	الاستدامة الأولى: أزمة مالية عالمية.....	(٢)
٥	الاستدامة الثانية: سياسة نقدية تنموية.....	(٣)
٧	مصرف لبنان وتحدي الاستدامتين.....	(٤)
٩	الخاتمة.....	(٥)

بدايةً، أتوجّه بتحيّاتٍ مُجَبَّةٍ وصادقةٍ إلى المجلس الثقافي للبنان الجنوبي، أعضاءً وإدارةً وأميناً عاماً، منوهاً بمناقبيّة مؤسسه الأستاذ حبيب صادق، الذي بقي، ورفاقه، أمناء على الإرث الثقافي الجنوبي الأصيل، واللبناني المنفتح، والعربي النبيل على مدى أكثر من نصف قرن، وشاكراً هذا المجلس الكريم على استضافته لي للمرّة الثانية، كي أتناول معكم كلمتي التي اخترتها بعنوان: "بين استدامتين: أزمة مالية عالمية وسياسة نقدية تنموية"، في هذا الصرح الذي طالما كان مؤتمناً وما يزال على استدامتين: ثقافة ملتزمة وأصالة منفتحة.

قد يتراءى لنا في نظرةٍ أوليةٍ على مسرح الأحداث المالية العالمية خلال المئة عامٍ المنصرمة أن النظرية التي تلقى رواجاً في تفسير الأحداث التاريخية، وهي أن "التاريخ يعيد نفسه"، هي الناظر الرئيسي لتوالي الأزمات المالية العالمية. ويذهب البعض إلى حدّ إقران هذه النظرية بأخرى لها جاذبية خاصة، وهي "نظرية المؤامرة" من قبل الأنظمة والقوى الرأسمالية الطبقية التي لا توفر فرصةً إلا وتغتنمها لتراكم ثرواتها على حساب مصالح الشعوب والقوى العاملة. ومهما يكن اعتقاد كلِّ منا بهاتين النظريتين أو عدمه، فمما لا شك فيه أن تكرار الأزمات المالية والاقتصادية يحمل في طيّاته ظروفاً موضوعية ودوراتٍ اقتصادية متشابهة، بالرغم من اختلاف الظروف الذاتية بحسب خصوصية كل حقبةٍ تاريخيةٍ أو منطقةٍ جغرافية.

بل إن هذا التكرار للأزمات هو الذي لعب دوراً رئيسياً في تحديد شكل وخصائص النظام المالي العالمي الحالي، والذي كان يتطور عند كل سقوطٍ في أزمة، لكن دون أن يُكسبه ذلك مناعةً كافية. فمذ الأزمة المالية الأولى في الولايات المتحدة الأميركية التي اندلعت عام ١٧٩٢ مع تداعيات تأسيس أول مصرف مركزي أميركي، والأزمة الأولى للاقتصادات الناشئة التي وقعت عام ١٨٢٥ في دول أميركا اللاتينية الحديثة الاستقلال عن إسبانيا آنذاك والتي شكّلت جاذباً للاستثمار البريطاني، بدأت سابقة المبادرات الإنقاذية للدولة والمصارف المركزية بالتبلور<sup>١</sup> ولا تغيب عن بالنا أزمة الكساد الكبير في أواخر عشرينات القرن الماضي، والتي أشعل شرارتها انهيار الأسواق المالية الأميركية في ذلك الحين، مروراً بأزمات حقبة الحرب الباردة في ثمانينات القرن الماضي، من أزمة الديون السيادية لدول أميركا اللاتينية، وأزمة المدخّرات والقروض التي امتدّت على مدى عقد الثمانينات، وأزمتي انهيار سوق الأسهم الأميركي عام ١٩٨٧ وانهيار "سندات الخردة" (Junk Bonds) عام ١٩٨٩، وصولاً إلى أزمة هروب رؤوس الأموال الآسيوية بعد انتهاء الحرب الباردة عامي ١٩٩٧ و١٩٩٨، لتحطّ دورة الأزمات رحالها في الأزمة المالية العالمية الأخيرة عام ٢٠٠٨ التي بدأت في السوق العقارية الأميركية، وتدحرجت لتضرب سوق الأسهم ومؤسسات مالية عالمية

عملاقة، وما تبعها من عواقب ما نزال نعيش تبعاتها إلى يومنا هذا. وإذا دققنا ببعض القواسم المشتركة لهذه الظواهر المأزومة، لوجدنا أنها تتجسد في ثقافة استهلاكية مادية متفلتة. فالحماسة المفرطة، والإشراف التنظيمي الهزيل، والتدقيق المنحرف، وعقلية القطيع (وهو الانسياق الطوعي بركب الجماعة المستثمرة)، والجشع المتماذي، إضافةً إلى الشعور بعصمة المؤسسات المالية من الخطأ، كلها خصائص ساهمت، وتساهم، في إنتاج هذه الحلقة المفرغة من الأزمات المستدامة.<sup>٢</sup>

في المقابل، وسط كل هذا الضجيج المشبع بتجاذبات العولمة ونزعات الهيمنة للدول والشركات المتعددة الجنسيات والسلطات الخاصة غير السيادية ومظاهر الجشع في بعض أوساط الصناعة المالية الدولية، ظهرت ملامح منظومة مالية عالمية تقوم على ركيزتين: ركيزة تنظيمية وأخرى تنمية. في إطار هذه المنظومة، تشكل السياسة النقدية أحد أبرز عناصر الاستقرار والفعالية. إذ يقع على عاتقها تنظيم القطاع المالي المحلي والإشراف على سلامة أوضاعه عن طريق وضع الأطر الناظمة المحلية له، بالتماهي مع الأنظمة والمعايير المرعية التي تضبط النظام المالي العالمي، وعلى رأسها اتفاقيات بازل. كذلك، للسياسة النقدية دورٌ اقتصادي تنموي مستدام، تتعرّز الحاجة إليه باضطراد مع تفاقم الأزمات الاقتصادية، وتتفاوت طبيعته مع الرؤية الخاصة لكل سلطةٍ نقدية والظروف الاقتصادية لكل دولة.

بناءً على ما تقدّم من واقعٍ مأزومٍ ودورٍ تنمويٍ مستدامين، سوف أتناول في الآتي من كلمتي بعضاً من الملامح الرئيسية للواقع المالي العالمي المأزوم، وسأعرض بعدها الجوانب التنموية للسياسة النقدية العصرية، لأختتم بتجربة مصرف لبنان في صياغة سياسة نقدية تنموية مستدامة.

## ٢) الاستدامة الأولى: أزمة مالية عالمية

تدلّ القواسم المشتركة التي ذكرنا للأزمات المالية المتعاقبة أن لتلك الأزمات خلفياتٍ سلوكيةً وثقافية وقيمية وأخلاقية تنعكس نتائج مالية واقتصادية. ومما ساهم في مضاعفة المخاطر والخسائر هو نمو اقتصادٍ افتراضيٍّ ضخم شديد الاعتماد على الاقتراض، تنتشر فيه المتاجرة في العملات بهدف تحقيق أرباح قصيرة الأجل، وتتفاقم فيه حالات عدم الاستقرار الكامن في طبيعة الأسواق العالمية الفوضوية بسبب افتقارها إلى إطار مستقر لتوجيه النظام النقدي الدولي. وبالتالي، سيطر التوجه نحو التكاثر المالي البعيد كل البعد عن عمليات التراكم الإنتاجي. فإذا أضأنا على الأزمة الأخيرة عام ٢٠٠٨، لاحظنا أن غياب البعد الأخلاقي والبنية الثقافية كان لهما

الأثر البارز في خلق الأزمة وتغذيتها. في هذا الإطار، سمح التوجه الليبرالي المتماذي بإزالة الكثير من أساليب الرقابة والضبط التي تشكّل عناصر أساسية لمبادئ الشفافية والمحاسبة. وقد أدّت هذه البيئة المتفلّنة إلى تواطؤ البنية السياسية مع المنظومة التمويلية، لتدفع بهذه الأخيرة إلى اتخاذ العديد من المبادرات التي استهدفت جني الأرباح بأسرع ما يمكن، دونما اعتبار لمصالح المدّخرين بشكلٍ خاص، والاقتصاد الوطني في المديين المتوسط والبعيد بشكلٍ عام، الأمر الذي ساهم بشكلٍ تراكمي في خلق شروط الفقاعة العقارية وفقدان المصارف لملاءتها.<sup>٣</sup>

أما بعض الملامح المستقاة من الأزمة المالية، والتي يمكن استخلاص الدروس منها، فهي:

أولاً، أثبت النظام المالي العالمي أن هشاشته هي جزء لا يتجزأ من طبيعته، بحيث تتكوّن، وتزداد، هذه الهشاشة في فترات الطفرة الاقتصادية.<sup>٤</sup>

ثانياً، إن الاعتقاد بأن قوى السوق من شأنها تأمين استقرار النظام المالي أثبت خطأه. ذلك لأن المؤسسات التجارية التي تتوخى الربح وتخوض في المخاطر ينتابها الذعر عند حصول أزمات تهدّد جدارتها الائتمانية، مما يجعلها غير قادرة على تلبية حاجات السوق، مسببةً اختلالاً في السوق، سرعان ما يتحوّل إلى أزمة منهجية.<sup>٥</sup>

ثالثاً، لقد شاب عمل وكالات التصنيف الائتماني الكثير من الشوائب، لذا ينبغي التدقيق في كفاءتها ونزاهتها.<sup>٦</sup>

رابعاً، تتطلّب حركة رؤوس الأموال الواسعة والسريعة دولياً إعادة الثقة في استقرار النظام المالي المحلي، مما يحتمّ توجيه الاهتمام إلى تنظيم الرقابة على المصارف وشفافية المعلومات المالية.<sup>٧</sup>

خامساً، إن بناء بنية تنظيمية صارمة للنظام المالي العالمي عانى، وما زال يعاني، من التعرّض بسبب الضغوط التي تُمارس من قبل بعض أوساط الصناعة المالية الدولية لإضعاف هيكله. ومن شأن هذه الضغوط أن تغلّب المصالح المنظّمة للصناعة المالية على المصلحة العامة، ممّا ينذر بمزيد من الأزمات.<sup>٨</sup>

سادساً، يجب توسيع نطاق التنظيم المالي ليشمل كل المؤسسات المالية، خاصة تلك التي تهدّد الاستقرار المالي، وبالتحديد مؤسسات صيرفة الظل التي طالما كان تنظيمها ضعيفاً.<sup>٩</sup>

سابعاً، لا بدّ من إعطاء مسألة الإشراف على السيولة الأهمية اللازمة، في حين أنها لم تحز على الاهتمام المطلوب سابقاً.<sup>١٠</sup>

ثامناً، يجب الإضاءة على الحوكمة المؤسسية وسياسات الأجور المعتمدة في القطاع المالي.<sup>١١</sup> تأسعاً، من الضروري إنشاء برنامج للثقافة المالية لتعزيز هذه الثقافة لدى الجمهور، بحيث يشارك في تطويره وتطبيقه مجموعة من المؤسسات والوكالات الحكومية وغير الحكومية.<sup>١٢</sup> عاشرًا، أحد التحديات الهيكلية التي يواجهها النظام المالي ويغذيها، والتي ساهمت بشكل كبير في إطلاق الفوائض المالية التي مهّدت للأزمة، هو الفجوة الشاسعة في المداخيل والثروات.<sup>١٣</sup>

### ٣) الاستدامة الثانية: سياسة نقدية تنموية

المعادلة بسيطة، من أجل مواجهة استدامة الأزمات المالية، ينبغي السعي إلى تفعيل استدامةٍ مقابلة، وهي سياسة نقدية تصبو إلى النمو والتنمية. تتكوّن هذه السياسة النقدية من شقين: شقٍ تنفيذي وآخر تنظيمي. وينعكس كلٌّ من النمو والتنمية في الشق التنفيذي عبر جزئه التقليدي وغير التقليدي. ففي الجزء التقليدي من السياسة النقدية التنفيذية تسعى السلطة النقدية إلى تحفيز النمو وتعزيز التنمية عبر وسائلها وأدواتها التقليدية كالمحافظة على الاستقرار النقدي وسعر الصرف، وحماية سلامة النظام المالي والقطاع المصرفي، وتحقيق معدلات تضخمٍ متدنية واستقرار في الأسعار، والسعي إلى تحقيق توازن في ميزان المدفوعات، وتمويل عجز المالية العامة وإدارة الدين العام، بالإضافة إلى إدارة العرض والطلب للكتلة النقدية.

أما الجزء غير التقليدي من السياسة النقدية التنفيذية فيتركز حول إضفاء بعدٍ اجتماعي وأخلاقي وتموي على أداء السلطة النقدية وتحشيد الجهود الرامية إلى تعزيز المسؤولية الاجتماعية-الاقتصادية لديها، خاصةً في مواجهة الأزمات. لذا، فقد تغيرت طبيعة عمل المصارف المركزية وتعرّز دورها في اقتصادات العالم، فلم تعد تعتمد فقط على الأدوات التقليدية في تنفيذ سياساتها النقدية، بل أصبحت تلجأ إلى هندساتٍ إضافية في سبيل إفادة الاقتصاد والمجتمع. وفي هذا السياق، تتمحور المبادرات غير التقليدية للسياسة النقدية حول قضايا حيوية، منها:

أولاً، مساندة الحكومات في خلق الظروف المؤاتية لتحقيق النمو المستدام، وتوفير الإمكانيات لإعادة إحياء سوق العمل، وتحسين الأمن الاجتماعي والبيئي والتنمية المستدامة، وصولاً إلى إطلاق المبادرات التحفيزية للاقتصاد.

ثانياً، تقديم المبادرات التي تهدف إلى ردم الفجوات الشاسعة في المداخيل والثروات، عبر تطوير اقتصاديات السلع العامة المحلية أو الإقليمية أو العالمية (تطوير اقتصاديات السلع العامة

المحلية أو الإقليمية أو العالمية (سلع عامة مجانية ذات منافع صحية - كالمستوصفات، بيئية - كالمنشآت الصديقة للبيئة، تعليمية - كالمكتبات العامة ومراكز الأبحاث، ثقافية - كالنشاطات الثقافية وخدمة الإنترنت، ترفيهية - كالحداثق العامة والمهرجانات...)، وتعزيز الاستثمار الاجتماعي الذي ينبغي أن يكون مستداماً وذا منفعةٍ اجتماعية ولا يبغى الربح الفوري فقط. فالتحدي يكمن في إيجاد سياسات اقتصادية توائم بين استقرار الأسعار والحماية الإجتماعية.

ثالثاً، إيجاد توازن ما بين التمويل الإقراضي والتمويل المساهم، بهدف التخفيف من عبء خدمة القروض وتوزيع المخاطر.

رابعاً، انتهاج السياسات الكفيلة بتطبيق الحداثة عبر مواكبة التطورات المعرفية والتقنية التي تغزو الأنظمة المالية والمصرفية، وتطوير الموارد البشرية للنظام المالي والقطاع المصرفي بناءً على ذلك. كذلك السعي لبناء أنظمة دفع آمنة ومتطورة، وتنظيم الآليات الحديثة لقطاع التقنية المالية (FinTech) المعنية بتقديم الخدمات والعمليات المالية والمصرفية بالوسائل الإلكترونية. هذا بالإضافة إلى السعي لإقامة نوعٍ من الشراكة التقنية-المالية التي تحقق تكاملاً بين القطاعين المصرفي والإتصالي بهدف مواكبة التطورات التقنية العالمية في هذا المجال، والتي تؤدي، بدورها، إلى تعزيز البيئة التنافسية وتخفيض كلفة الخدمات المالية والتخفيف من مشكلة الإقصاء المالي للمستخدمين.

خامساً، تشجيع ظواهر الاقتصاد الإنتاجي، بعيداً عن آفات الاقتصاد الريعي، وإطلاق المبادرات الهادفة إلى تحقيق التجدد الحضاري عبر تعزيز اقتصاد المعرفة والبناء على رأسماله البشري.

وللشق التنظيمي من السياسة النقدية حصته في رفد التنمية. فلسلطة النقدية هامشٌ واسع من القدرة على إيجاد بيئةٍ تنظيمية حاضنة للنمو والتنمية المستدامين، لما تتمتع من صلاحياتٍ تنظيمية على صعيد النظام المالي والقطاع المصرفي. من هنا، يمكن للسياسة النقدية ممارسة المهام التنظيمية التالية دعماً للتنمية:

أولاً، تحصين الاستقرار المالي من خلال تأمين إطارٍ تنظيمي ورقابي عصري وحصين يضمن سلامة النظام المالي والقطاع المصرفي، بما يتناسب مع المعايير والقوانين المالية الدولية، حفاظاً منه على الثقة في هذا النظام.

ثانياً، تعزيز مبادئ الحوكمة المؤسسية والإدارة الرشيدة في المصارف المركزية والقطاع المصرفي ككل، وفي مقدمتها الشفافية والمساءلة، لما لها من أثرٍ على مكافحة قضايا الفساد وتحقيق أعلى درجات الكفاءة في النظام المالي.

ثالثاً، تعزيز الثقافة المالية لدى المستهلك كي يدرك حقوقه وواجباته ويقيّم المخاطر في سبيل اختياره للخدمات الملائمة لحاجاته، إضافةً إلى إيلاء الأهمية للابتكار المالي وحماية المستهلك، من أجل تأمين الوصول للخدمات وملاءمتها لحاجاته عبر تحسين الشفافية في عرض الخدمات المالية للمستهلك وإزالة القيود والحواجز المفروضة. وكل هذا يصب في تعزيز الشمول المالي، بحيث يتمكن كل مواطن من الوصول إلى مصادر التمويل بأقل الأكلاف.

#### ٤) مصرف لبنان وتحدي الاستدامتين

يمارس مصرف لبنان صلاحياته كسلطة نقدية برؤيةً تنمويةً شاملةً ومستدامةً، واضعاً نصب عينيه تجاوز التحديات التي تفرضها الأزمات المستدامة التي يشهدها النظام المالي العالمي وسط تداعيات أزمته العالمية، وتعاين منها منطقتنا بإرهاصاتها المفصلية على المستويين السياسي والاقتصادي، ويعايشها وطننا عبر تعثر مؤسساته وأعباء اقتصاده. لذلك، تبرز الأهمية الاستراتيجية للدور الحيوي الذي ينبغي للسلطة الاقتصادية-النقدية والقطاع المصرفي-المالي أن يلعبه في صيانة وتفعيل الأمن الاجتماعي-الاقتصادي في أبعاده المالية والتنموية لسد ما يمكن من ثغرات على الصعيد الاقتصادي-الاجتماعي-التنموي. في هذا السياق، تأتي توجّهات مصرف لبنان في انتهاج سياسة نقدية غير تقليدية تقوم على مبادرات وهندسات توازن بين صيانة الاقتصاد وتنمية المجتمع.

هذه السياسة أضحّت نموذجاً يُحتذى به في المصارف المركزية العالمية، حيث أثبتت جدواها في مواجهة التحديات. ويمكن تلخيص أهم مظاهر هذه السياسة بالحديث عن جانبين فيما يخصّ سياستنا النقدية: الجانب التنفيذي، والجانب التنظيمي.

في الشق التنفيذي، دأب مصرف لبنان على أداء دوره النقدي والمالي التقليدي على أكمل وجه، مدعوماً بسلّة من الأدوات. ومن أهم ملامح هذا الدور، أولاً، المحافظة على الاستقرار النقدي وسعر الصرف، مدعوماً بموجوداته من العملات الأجنبية التي بلغت مستويات قياسية تعدّت الـ ٣٩ مليار دولار، يضاف إليها مخزونه الوفير من احتياطي الذهب الذي يشكّل صماماً أماناً للاقتصاد. ثانياً، تأمين استقرار معدّلات الفوائد، وتأمين مصادر التمويل للقطاعين العام والخاص، بحيث بلغ معدّل الشمول المالي في لبنان نسبة ٤٧ بالمئة مقارنةً بـ ١٨ بالمئة في الدول العربية. ثالثاً، تأمين نظام دفعٍ محليٍّ وآمنٍ ومتطورٍ. رابعاً، إدارة فائض السيولة التي تجاوزت الـ ١٦ مليار دولار، من خلال إصدار شهادات الإيداع وتشجيع التسليف بالليرة اللبنانية، بما يجنب البلاد مخاطر التضخّم الذي حُصر ضمن سقف الـ ٤ بالمئة. خامساً، تطوير الأسواق المالية، حيث

أنشئت لهذه الغاية هيئة الأسواق المالية. سادساً، إدارة الدين العام للدولة اللبنانية بشكلٍ مجدٍ وفعال يهدف إلى الاستمرار في تأمين ملاءة الدولة اللبنانية.

أما الدور التنفيذي غير التقليدي، فقد تميّز بنجاعته في ابتداع المبادرات وابتكار الحلول في مواجهة التحديات الاجتماعية-الاقتصادية-البيئية من خلال إطلاق المبادرات التحفيزية للمصارف في مجال التسليف إلى القطاع الخاص والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بغية الاستثمار في القطاعات الإنتاجية والسكنية والبيئية والتعليمية، وتأمين مزيدٍ من فرص العمل وإعادة تكوين الطبقة الوسطى، وذلك بفوائد مقبولة عن طريق إعفاء المصارف من جزءٍ من احتياطها الإلزامي وتوفير قروضٍ لها بفوائد متدنية. في هذا الإطار، تخطت القروض السكنية المئة ألف، وبلغت قروض التعليم الجامعي خمسين ألفاً. وقد بلغ مجموع قيم الرزم التحفيزية منذ إطلاقها العام ٢٠١٣، ما يوازي الـ ٥ مليارات دولار، مساهمةً بـ ٥٠ بالمئة من النمو المحقق خلال الأعوام ٢٠١٣ و٢٠١٤ و٢٠١٥. ونظراً لاستمرار الصعوبات السياسية والاقتصادية وانعكاساتها السلبية على النمو الذي يتوقّع أن يقارب الصفر بالمئة هذا العام، اتخذ المجلس المركزي قراراً بإطلاق رزمة تحفيزات جديدة للعام ٢٠١٦ تبلغ المليار دولار. هذا فضلاً عن تأمين موارد الرسملة لقطاع اقتصاد المعرفة والشركات الناشئة، بابتكار هندسة مالية تضع بتصرف هذا القطاع نحو ٥٠٠ مليون دولار بهدف دعم جهود الابتكار والإبداع في أوساط الشباب بشكلٍ خاص. وقد تمّ توظيف أكثر من ٢٥٠ مليون دولار في هذا القطاع حتى الآن، والذي يُعتبر قطاعاً واعداً للبنان، كما القطاع المالي وقطاع النفط والغاز.

في الشق التنظيمي للسياسة النقدية، أثبت مصرف لبنان امتلاكه حساً تنظيمياً متميزاً من حيث أسبقيته على الصعيد العالمي في إرساء القواعد والسياسات لنظامٍ مصرفي-مالي آمنٍ ومستقر، مما مكّنه من تجنّب كثيرٍ من تداعيات الأزمة المالية التي عانت منها، وما تزال تعاني، دول كثيرة، منها ما هو في مصاف الدول المتقدمة والغنية. في هذا المجال، قام مصرف لبنان بتطوير نظام مصرفي موثوق يتميز بتقيده الصارم بالمعايير والمواصفات الدولية المصرفية والمحاسبية. ومن أهمّ سماته: أولاً، الاستقرار المالي القائم على تحقيق مستوى سيولة مرتفع وكفاية رأس المال والحد من المديونية. وقد أنشأت لهذه الغاية وحدة الاستقرار المالي في مصرف لبنان. ثانياً، السعي لتطبيق مبادئ الإدارة الرشيدة وحماية المستهلك، حيث أنشأ مصرف لبنان لهذه الغاية وحدة الإدارة الرشيدة. ثالثاً، تطبيق المعايير الدولية الخاصة بمكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب. وقد جاء الإقرار الأخير في مجلس النواب للقوانين المتعلقة بحركة الأموال عبر الحدود ومكافحة التهرب الضريبي والتعديلات على قانون مكافحة تبييض الأموال ليحصن العمل



المصرفي ويبقي لبنان على الخارطة المالية العالمية. رابعاً، اتخاذ كل التدابير اللازمة وإصدار التعاميم المطلوبة لمواجهة المخاطر الخارجية، بما يحفظ سمعة لبنان ويمنع الأموال غير الشرعية من الدخول إلى السوق المحلية.

## (٥) الخاتمة

ختاماً، تعبّر بعض الأوساط المالية المطلّعة عن قلقها الشديد إزاء المشهد المالي العالمي الذي ما زال يئنّ تحت وطأة تبعات الأزمة المالية العالمية، في ظلّ الانكماش الاستثنائي الذي تعيشه العديد من مناطق العالم، والبداية غير المبشّرة التي افتتح بها العام ٢٠١٦ أداءه المالي بالتراجع القياسي الحاد في الأسواق المالية العالمية. ومهما يكن من مدى استفحال هذا الواقع المأزوم وتفشّي عواقبه، سوف يستمرّ مصرف لبنان على استدامة سياسته التنموية، موقناً أن للبنان قدراتٍ كامنة كثيرة ما زالت تنتظر ظهور رؤية وإرادة مستدامتين.

وشكراً.

- <http://www.economist.com/news/essays/21600451-finance-not-merely-prone-to-crises-it-shaped-them-five-historical-crises-show-how-aspects-today-s-fina><sup>١</sup>
- <http://www.ifre.com/a-history-of-the-past-40-years-in-financial-crises/21102949.fullarticle><sup>٢</sup>
- <sup>٣</sup> لشهب، ب.، ٢٠١٠. الأزمة المالية العالمية: محاولة في الفهم والتجاوز. بحوث اقتصادية عربية. خريف ٢٠١٠.
- <sup>٤</sup> وولف، م.، ٢٠١٤. The Shifts and the Shocks. نيو يورك، ٢٠١٤.
- <sup>٥</sup> وولف، م.، ٢٠١٤.
- <sup>٦</sup> غابرييلا، ك.، ٢٠١٤. Basell III – A New Approach to Improve International Financial Stability. Spiru Haret University، ٢٠١٤.
- <sup>٧</sup> لشهب، ب.، ٢٠١٠.
- <sup>٨</sup> وولف، م.، ٢٠١٤.
- <sup>٩</sup> غابرييلا، ك.، ٢٠١٤.
- <sup>١٠</sup> غابرييلا، ك.، ٢٠١٤.
- <sup>١١</sup> غابرييلا، ك.، ٢٠١٤.
- <sup>١٢</sup> البنك الدولي للإنشاء والتعمير – مجموعة البنك الدولي، ٢٠١٢. Good Practices for Financial Consumer Protection. واشنطن، ٢٠١٢.
- <sup>١٣</sup> المفوضية الأوروبية، ٢٠١٤. Financial Crisis: Causes, Policy Responses, Future Challenges. بروكسل، ٢٠١٤.